

إسهامات الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مع الإشارة لحالة العالم العربي)

Contributions of Islamic Financial Industry to the Promotion of Financial Inclusion Of SMEs (with Reference to the Case of Arab World)

ط.د. صخري عبد الوهاب (*)

جامعة عنابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي LFIEGE،
الجزائر

abdelwaheb.sakhri@univ-annaba.org

د. بن علي سمية

جامعة عنابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي LFIEGE،
الجزائر

benali.soumaya.dz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/16 تاريخ القبول للنشر: 2023/05/26

ملخص:

هدفت الورقة البحثية لتبيان إسهامات الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل انخفاض مستويات الاقتراض من المؤسسات والبنوك التقليدية خاصة في بلدان المنطقة العربية، لقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وتوصل الباحثان لمجموعة من النتائج والاستنتاجات أبرزها مساهمة منتجات وخدمات المالية الإسلامية في معالجة الإقصاء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم العربي، فعالية التمويل الإسلامي في تحسين وصول الأفراد للخدمات المالية والمصرفية، كما تم اقتراح توصيات لعل من أهمها وجوب تكاتف الجهود لجميع القطاعات المالية والاقتصادية للقضاء على ظاهرة الاستبعاد غير الطوعي وإنشاء بدائل تمويلية مستحدثة تعمل على تعزيز فرص الاستفادة من الخدمات، والرفع بوعي الأفراد المهتمين والمشروعات المقصاة. في إطار تمكينهم من التثقيف المالي بأهمية الصناعة المالية الإسلامية.

*صخري عبد الوهاب، sakhriabdelwahab95@gmail.com

الكلمات المفتاحية : صناعة مالية إسلامية، شمول مالي، مشروعات صغيرة ومتوسطة، منطقة عربية، تثقيف مالي.

Abstract:

The research paper aimed to demonstrate the Islamic financial Industry's contributions to enhancing Financial Inclusion of SMEs because of the low levels of borrowing from their traditional institutions and banks, Especially in Arab Region, Based on the descriptive and analytical methodologies, the researchers found a set of conclusions most notably the contribution of Islamic financial products and services to addressing the financial exclusion of SMEs in some countries of the Arab World, The effectiveness of Islamic finance in improving people's access to financial and banking services, Recommendations were also proposed Perhaps the most important is the needs to intensify efforts for all financial and economic sectors to eliminate the phenomenon of involuntary exclusion, and develop innovative financing alternatives that promote access to services, also raise awareness of marginalized individuals and eliminated projects In the framework of enabling them, to be financially educated on the importance of the Islamic Financial Industry.

key words: Islamic Financial Industry, Financial Inclusion, Small and Medium-Sized Enterprises, Arab Region, Financial Education.

مقدمة:

أصبح الشمول المالي قضية جديدة تضاف للقضايا التي تهدف لتحسين جودة ومستوى حياة الأفراد، كما ترتبط منافعه بتذليل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في ترسيخ الاستقرار المالي والتنمية المستدامة، الأمر الذي يخدم تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومناسبة تعزز من فرص وصول جميع شرائح المجتمع إلى التمويل المستدام، واستهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة بشأن الخدمات المناسبة لها في محاولة لدمجها بالقطاع المالي الرسمي، خاصة أنه حسب آخر الدراسات والأبحاث تشير أن أكبر عائق أمام نمو وتوسع هذه المشروعات هو الائتمان، باعتبارها من محركات النمو الرئيسية في معظم الاقتصاديات الدولية بسبب ما تؤديه من دور هام في التنمية الاقتصادية حيث تمثل ما قدره 90% من إجمالي المشروعات، بالتالي توجب عليها البحث عن قنوات بديلة تمكنها من تيسير زيادة فرص حصولها على التمويل وسد فجوة الشمول المالي، وتشير التجارب

المقارنة وآراء المختصين والعلماء إلى إمكان قيام الصناعة المالية الإسلامية بهذا الدور في مختلف مراحل تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتعتبر المصارف الإسلامية وما تقدمه من صيغ ومنتجات تتلاءم مع الحاجات التمويلية لهاته المؤسسات حلا من الحلول التي يمكن أن تلجأ إليها، خاصة أن أغلب البنوك التقليدية ترفض تمويلها لارتفاع معدلات الخطر لديها وعدم قدرتها على تحمل شروط الإقراض، في ذات السياق تحظى الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي ظهر ذلك من خلال البرامج والخطط التي تعتمدها الدول العربية، كما أن المصارف الإسلامية ومن خلال أدواتها الشرعية المبتكرة التي تبنى على المساهمة والمشاركة كنظام الوقف والصكوك الإسلامية تضيف لمفهوم الشمول المالي لمسات مجتمعية ضرورية، وبذلك تعد المالية الإسلامية وسيلة رئيسة من وسائل الشمول المأمول في الخدمات المالية بتقنياتها الحديثة، بالقدر الذي يتطلبه الشمول المالي من الشفافية واكتساب ثقة المتعاملين، في الأخير يمكن القول أنه توجد حاجة ماسة للقيام بدراسات ميدانية واستقصائية لإدراك الفرص التي تتيحها العمليات المصرفية المالية ذات التوافق الشرعي الإسلامي في تعزيز وصول رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الرسمي.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما تم تناوله مسبقا، يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل الجوهري الموالي:

ما هو الدور الذي من الممكن أن تلعبه الصناعة المالية الإسلامية عن طريق خدماتها المبتكرة في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أخذا بعين الاعتبار وضع العالم العربي؟

فرضية الدراسة: تنطلق الورقة البحثية من فرضية رئيسية تتمثل في كون الصناعة المالية الإسلامية تلقى ترحيبا كبيرا في الأوساط المالية نظير خدماتها ومنتجاتها وصيغها الفريدة من نوعها والملائمة لاحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد مس ذلك بعض دول المنطقة العربية، مما ساهم في تحقيق وتعزيز الشمول المالي لديها ورسم آفاق النجاح لخططها وأهدافها.

أهداف الدراسة: يسمو هذا الموضوع إلى محاولة الإمام بمتغيرات الدراسة من الناحية النظرية والتعقيب حول بعض مؤشرات الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، مع معرفة إسهامات الصناعة المالية الإسلامية في تقليص فجوة الشمول

المالي لمشروعات هذا القطاعات وأهم ما يمكن تنفيذه لجعل هذه الأداة التمويلية المستحدثة بديلا دائما للأنظمة المالية التقليدية.

المنهج المتبع في الدراسة: تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي وفق ما يراه الباحثان مناسباً لهذه الورقة البحثية، والذي يمكن من خلالهما معالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضية المقترحة.

المبحث الأول: علاقة الصناعة المالية الإسلامية بالشمول المالي

يعد قطاع الصناعة المالية الإسلامية ذو سعة كبيرة، حيث يستطيع إستيعاب المزيد والكثير من المتعاملين من غير المشمولين بالخدمات المالية والمصرفية، فقد اعتزمت العديد من الهيئات الدولية في الأعوام الأخيرة على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إستخدام هذا البديل كصناعة جوهرية لمواجهة تحدي الإقصاء المالي والمصرفي، بهدف الوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن وتعزيز الشمول المالي خاصة في الاقتصاديات النامية.

المطلب الأول: خدمات ومنتجات الصناعة المالية الإسلامية

تمتلك الصناعة المالية الإسلامية بحوزتها مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات الابتكارية، والتي تهدف من ورائها لمواكبة تطورات ورغبات الأفراد والمؤسسات على حد سواء في ظل عزوف المتعاملين بسبب الاعتبارات الدينية اتجاه المصارف والمؤسسات المالية التقليدية، ويوضح الجدول الموالي أهم هذه الخدمات مع رصد تطوراتها:

الجدول (01): بعض منتجات وخدمات الصناعة المالية الإسلامية

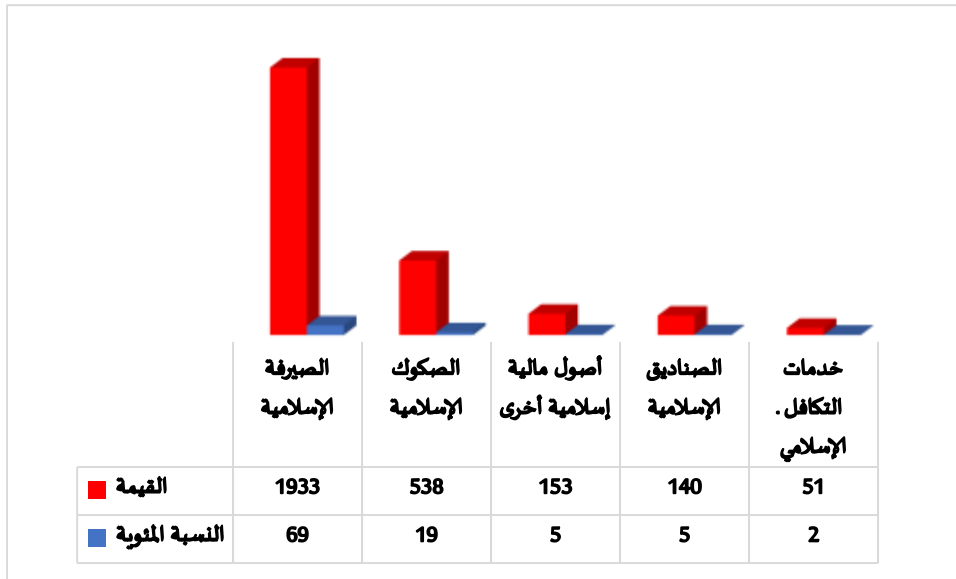
الصيغة	تعريفها
المضاربة	هي نوع من الشراكة تقوم على دفع المال من شخص لمن يتجر به، والربح بينهما على ما اشترطاه، وتعتبر من أوسع أبواب العقود المالية باعتبارها تقوم على أساس إعطاء المال لمن يعمل به مقابل حصة من الربح المتحصل عليه من ذلك العمل.
الاستصناع	عقد الإستصناع يكون فيه المصرف عادةً هو الطرف البائع (المصنع)، والعميل هو الذي يريد التمويل بطريقة إسلامية غير ربوية (المستصنع)، والصناعة تكون لمعدات وآلات وأجهزة وغيرها، كما قد تكون في المباني والمنشآت.
الإجارة	يعد أسلوب الإجارة من الأنماط الإستثمارية والعقود المهمة في الشريعة، فتكتسي أهميتها في كونها تستطيع شراء مختلف المستلزمات التي يحتاجها العملاء ثم تقوم بتأجيرها لهم مقابل عوض معلوم، خاصة للذين لديهم مشاريع إنمائية وإستثمارية.
	هو عدم ترك الثروة المحبوسة عاطلة وإنما توظيفها في الغرض المخصص لها، وإتاحة

الوقف	فرص العمل وإستغلال الثروات المحلية وزيادة الإنتاج وزيادة الدخل، ويشكل مصدرا لتمويل دائم لشبكة واسعة من المشروعات ذات النفع العام والمرافق الخدمية.
الصكوك الإسلامية	عرف عبد الستار أبو غدة الصك "بأنه حصة شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته حتى نهايته، ويترتب على ذلك جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعا للمالك من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها".

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من المراجع والمصادر التالية: (بن الضيف، 2017، صفحة 128)، (السواس، 2005، صفحة 58)، (الجبوري، 2014، الصفحات 148-149)، (زرقط، 2016، صفحة 52)، (مشراوي، 2019، صفحة 272).

وفيما يلي توزيع تطور أصول الصناعة المالية الإسلامية بشكل إجمالي:

الشكل 01: توزيع الأصول المالية الإسلامية سنة 2019 (بليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (ICD-Refinitiv, 2020, p. 08).

المطلب الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

ظهر الشمول المالي على اعتباره من أحدث وأهم المواضيع على الساحة الدولية والمالية لفك شفرة إستبعاد الفئات المستضعفة ومنخفضة الدخل عن الوصول والحصول على مختلف الخدمات من خلال إرساء السياسات الخاصة بتعزيز إدماج المحرومين ماليا قصد تحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية ومن تم التنمية الشاملة والمستدامة.

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي

تناول بنك الاحتياط الهندي (2006) تعريف الشمول المالي "بأنه تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى فئات واسعة من ذوي الدخل المنخفضة والمحرومة، مع

الوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة، كما أن طبيعة الخدمات المالية والمصرفية تكون في الصالح العام، وتوفيرها دون تمييز يكون هدف رئيسي للسياسة العامة" (عوده لفته و عواد حسين، 2019، صفحة 83).

أما صندوق النقد الدولي (FMI) فتعرض هو الآخر لمصطلح الشمول المالي من خلال وثيقة قام بإصدارها سنة 2015 تتناول مسح حول الوصول إلى الأسواق المالية ومؤشرات الشمول المالي، معرّفاً هذا الأخير على "أنه الحد من الإستهلاك المالي المنسوب لإخفاقات الأسواق والدولة" (ABBES & SADI, 2018, p. 9).

كما عرف (Demirigüç-Kunt and al) الشمول المالي "على أنه نسبة الأشخاص القادرين على الوصول إلى الخدمات المالية (أي نسبة من يمتلكون حسابات رسمية)" (O.Adegbite & L.Marchethe, 2020, p. 02).

يستخدم الحرمان المالي للإشارة إلى العملية التي يواجه أفراد المجتمع المصاعب والعوائق فيما يتعلق بالوصول (Access) إلى مصادر منتجات الخدمات المالية الأساسية، والتمكن من استخدامها (Usage) بصورة تتلائم مع احتياجاتهم، والقدرة على ممارسة حياة إقتصادية واجتماعية طبيعية في المجتمع الذي ينتمون إليه (شاهين، 2020، صفحة 23).

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

يمكن عرض أهمية الشمول المالي في بعض النقاط التالية: (Fozan, 2020, p. 29)

- يؤدي استخدام الحسابات المصرفية الرسمية إلى زيادة المستوى الإجمالي للإدخار مما يرفع من قيمة الموارد المالية القابلة للاستثمار، أيضاً تحقق الزيادة في الشمول المالي مستويات معتبرة للنواتج المحلي الإجمالي بالتالي لها تأثير على النمو الإقتصادي على المدى الطويل؛
- زيادة الوصول إلى الخدمات والحسابات المالية والمصرفية، يجعل قاعدة تمويل المؤسسات المالية والبنوك أكثر مرونة لمواجهة الضائقات والأزمات المالية؛
- زيادة المستوى الإجمالي للمدخرات في القطاع الرسمي، لها من التأثير الإيجابي على منح التمويل والإقراض، فتؤدي إلى تنوع المحافظ المالية للمؤسسات المالية وإمكانية الوصول للأسر والفئات المستبعدة مالياً؛
- تخفيف قيود الإئتمان أمام الأسر والفقراء الذين لا يمتلكون السجل الائتماني الجيد والضمانات الكافية، أيضاً زيادة تدفق التمويل للمشروعات التي يمتلك أصحابها أفكار ريادية وتوسيع الفرص الإقتصادية لمن لديهم ثروة أقل؛

- التأثير المباشر على السياسات النقدية، ودمج عدد كبير من الأفراد في القطاع الرسمي، كما يساعد الشمول المالي على إنفاق الشبكات الإجتماعية بأكثر فعالية وأكبر شفافية.

المطلب الثالث: أهمية التمويل الإسلامي في الإدماج المالي

من أجل حشد الدعم للسياسات الرامية لتوسيع الخدمات المالية لجميع الفئات المهمشة والفقيرة في كافة المجتمعات، كان لابد من إشراك جميع المؤسسات المالية في هذه الجهود ذلك على اختلاف توجهاتها، في ذات السياق يمكن للتمويل الإسلامي أن يلعب دورا مهما وأساسيا في تعزيز الشمول المالي ومحاربة الإستهبعاد الذي تعاني منها الطبقات المحرومة من الخدمات التقليدية ذات الدخل المنخفض خاصة للمسببات الدينية، من خلال مختلف الأدوات المالية التي يوفرها يرجع ذلك بالأساس لتزايد المصارف الإسلامية ومؤسسات الخدمات الإجتماعية والتكافلية على نطاق واسع (الجويني و قندوز، 2021، الصفحات 8-9)، والنجاح الباهر الذي حققته في السوق المصرفية بسبب الإقبال الكبير على منتجاتها، وقد اكتسب التمويل الإسلامي اعترافا متزايدا واهتماما في أوساط الصناعة المالية والمصرفية العالمية، كما أثبت قدرته على الابتكار وتطوير المنتجات الجديدة والإستفادة من التجارب المكتسبة في قطاعات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مما دفع إلى تزايد عدد المصارف التجارية التي تقوم بفتح منافذ للعمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي يجعل من المصارف الإسلامية والتجارية متمكنة من التغلب على العامل الديني الذي يؤدي إلى الإستهبعاد الطوعي للأفراد الذين يحرمون التعامل بالربا والفوائد الثابتة على القروض (نعمة عبيد و حسن مطر، 2020، الصفحات 90-91)، وتبرز النقاط التالية أهمية التمويل الإسلامي في سبيل معرفة القيمة المضافة لقضية تحقيق الشمول المالي:

- الإدماج بغاية بناء إستراتيجيات التنمية الشاملة: يحتوي النظام المالي الإسلامي على جملة من العروض المفيدة المحتملة ومجموعة غنية من النماذج والمقاربات البديلة، التي يمكن أن تؤدي إلى الروح الحقيقية للقضاء على الفقر وعدم المساواة في الاتحادات الإسلامية التي تُعرف بالفقر الشديد، لهذا من شأن الميكانيزمات الإسلامية العمل على صقل البنى التحتية التنظيمية والمالية التي تؤيد البيئة المواتية من خلال الشمول المالي، بالإضافة أن التمويلات الإسلامية تستطيع تعزيز النمو والتطور العادل والمستدام وإقرار التنمية الشاملة وتقديم الفرص المحتملة للأفراد المحرومين من خلال توظيف أنجع المنتجات المالية الإسلامية، الأمر

الذي تعجز عنها باقي البدائل والأدوات التمويلية الأخرى (Akilu Aliyu, Sani, & Tijjani Alhaji, 2020, pp. 149-150).

- الإدماج من خلال تقاسم المخاطر: يعتبر استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر بديلا عمليا وذو فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، كما يمكن للأدوات التمويلية الإسلامية أن تقدم تمويلا أصغرا متوافقا مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يعد التأمين التكافلي الإسلامي فرصة حقيقية لتعزيز الوصول إلى الخدمات؛

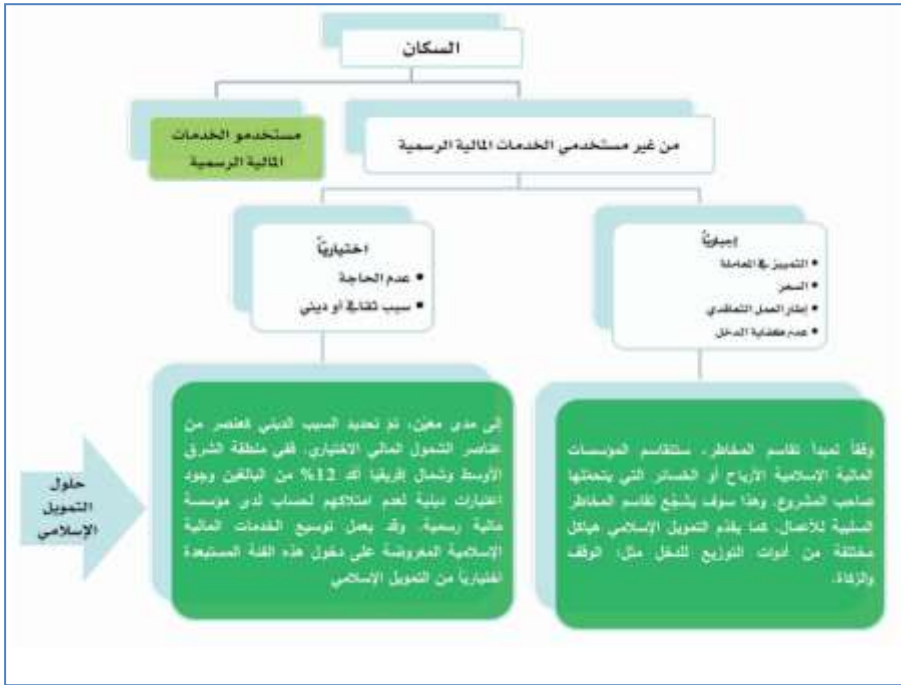
- إدماج الشرائح المقصية لأسباب دينية أو ثقافية: من الناحية التقليدية يتم قياس الإدماج المالي للاقتصاد من خلال نسبة السكان التي تغطيها البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي، بالإضافة لحجم الودائع والقروض التي تقدم للأسر الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع ذلك لا يتساوى توفر الخدمات المالية مع الشمول المالي لأن الذين يقومون باستبعاد أنفسهم طوعية من الخدمات المالية يكون لأسباب دينية وثقافية على الرغم من توفرها وقدرتهم على تحمل تكاليفها؛

- الإدماج من خلال أدوات إعادة التوزيع في الإسلام: يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات تمويلية مبتكرة تسهل إعادة توزيع الثروات مثل الزكاة، الصدقة، الوقف، والقرض الحسن، كما أنه من شأنها أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر بغاية استهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع (رفيقة، 2018، صفحة 55).

- الإدماج من خلال مستوى الوساطة المالية والأرباح: توجد فروقات كثيرة بين البنوك الإسلامية والمصارف التقليدية، تأتي في مقدمتها أن البنوك الإسلامية تعد أقل تكلفة من خلال التمويلات الممنوحة لكنها تتمتع بمعدل عال من الوساطة المالية، مع جودة أصول عالية ورسملة أفضل، إلى جانب كون قطاع التمويل الإسلامي يظهر صلابة في مواجهة الأزمات المالية لأنه يتجنب الإفراط في المديونية والمضاربات غير المنتجة، فهي حتما أكثر ربحية مقارنة بنظيراتها التقليدية (Kabir Hassan, Hossain, & Unsal, 2019, p. 98).

والشكل الموالي يلخص الحلول التي توفرها أدوات التمويل الإسلامية بالتحديد في ظل عزوف الأفراد والمشروعات عن استخدام الخدمات المالية لأسباب دينية:

الشكل 02: أدوات التمويل الإسلامي كحلول لتعزيز الشمول المالي



المصدر: (غربي، 2018، صفحة 108).

المبحث الثاني: مدخل عام للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يحتل الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة موقع الصدارة في تحديات التنوع الإقتصادي وتحقيق النمو وخلق فرص العمل في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة أن هذه المشروعات لا تعرف ذلك الزخم الكبير فيما يتعلق بحجم الإقراض من المؤسسات المالية التقليدية، لهذا أصبح طرح الاعتبارات الخاصة بشأن زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع فرص حصولها على التمويل (سد الفجوة التمويلية)، أمرا واردا بكثرة في السياسات والقضايا ذات الصلة.

المطلب الأول: مجال الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة توجهها عالميا بهدف تقوية إقتصاديات الدول عن طريق دمج الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الرسمي (العقيلي و الشربيني، 2018/2017، صفحة 1)، إضافة لكونه أحد العوامل التي يمكن أن تؤثر على زيادة نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال تحسين قدرة المجتمع المحلي على استخدام الخدمات للحصول على تأثير مباشر من المؤسسات المالية، ويمكن أن يسهم

الشمول المالي المتزايد للجهات الفاعلة إسهاما إيجابيا في تمكين مشروعات القطاع التي تؤدي بدورها إلى تحسين الاستقرار المالي للدول (Riwayati, Salim, Maskie, & Indrawati, 2020, p. 519)، فقد أشارت الدراسات والتقارير الحديثة أن معدلات الفقر ستشهد انخفاضا كبيرا مقدرا بـ 25% في البلدان الإفريقية و 3% في باقي دول العالم، حيث من أبرز العوامل المؤدية لتدنية الفقر هي زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكنها من النفاذ للخدمات التمويلية، كما أقر باحثون مختصون أن وجود عقبات مالية تحول دون وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخدمات الائتمان يتعلق بنمو المؤسسات بشكل عام، فهي تعتبر الأكثر عرضة للإقصاء المالي مقارنة بباقي المشروعات الأخرى مع تسجيل تنامي لمعوقات وعراقيل جديدة وغير متداولة من قبل، إضافة إلى أن المشاريع التي تنتهي للقطاع الرسمي تملك قدرات هائلة مقارنة بالمشروعات التي تعتمد على بدائل الإقتصاد غير الرسمي (Brixiová, Kangoye, & Urbain Yogo, 2020, pp. 2-4)، حيث يظل نموها وتوسعها تمثيلا ضروريا، نظرا لأن أغلب مشروعات الدول النامية غير قادرة على الحصول على الائتمان المتاح من النظم المالية التقليدية، حيث أن الفائدة من وراء تمكين وصول وإستخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخدمات بالدرجة الأولى هو الحصول وتجميع الأموال التي تلي احتياجاتها، كما أنها في نفس الوقت تكون غير قادرة على مواجهة خطر عدم تسديد القروض الائتمانية من البنوك والمؤسسات المالية، حيث أن هذه الأخيرة تتطلب جدارة ائتمانية وقدرة على تسديد الديون مما قد يبني مستقبلا علاقات وثيقة بينها وبين هذه المشروعات (Chiang Lee, Wei Wang, & Ju Ho, 2020, p. 192)، كما يولي صناع القرار أهمية كبرى للشمول المالي في خلق بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستبعدة من المؤسسات المالية الرسمية وزيادة ابتكاراتها، كما أن سرعة الوصول للخدمات المالية بأقل الأسعار ذات جودة وكفاءة متميزة تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي الشامل (Oshora, Desalegn, Gorgenyi-Hegyes, Fekete-Farkas, & Zeman, 2021, pp. 1-14)، ومن أجل بلوغ هدف شمولية النظام المالي لا تزال وتيرة المحاولات من الحكومات والمؤسسات المالية لزيادة توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوب الخدمات المالية بالتركيز على الطرق والبدائل التمويلية المستحدثة (Rasheed, Hafeez Siddiqui, Mahmood, & Nawaz Khan, 2019, p. 572)، ويشير الشكل الموالي لتأثير الشمول المالي على زيادة الاستقرار المالي وتوفير فرص العمل لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل (03): تأثير الشمول المالي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: (الإمام، الشمري، وراشد، 2020، صفحة 70).

المطلب الثاني: عوامل تسريع الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

من أجل تسريع الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لابد من توافر بعض

العوامل الذي يمكن ذكرها كالآتي: (Wellalage & Locke, 2017, p. 338)

✓ وضع الإطار القانوني، هياكل الأسواق المالية الأساسية، زيادة الوعي والتثقيف المالي، وضمان حقوق المقرضين والمقترضين على حد سواء، من شأنه أن يحقق نتائج إيجابية فيما يخص شمول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب وضع خطط وإستراتيجيات عامة للشمول المالي لمعالجة مختلف المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية؛

✓ إزالة العراقيل السعرية وغير السعرية لتسهيل حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية واستخدامها، وتخفيف الحواجز المشتركة بين الدول مما يسهل نمو هذه المشروعات، يكون ذلك من خلال توفير وتأمين الخدمات المالية الرسمية والرقمية المصممة خصيصا لتلبية إحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ ضرورة دمج المستثمرين والمؤسسات الناشئة في النسيج المالي الرسمي، والذي يمكن القيام به من خلال الحملات الترويجية واسعة النطاق والتأكيد على إنتشار محو الأمة المالية، عن طريق تعزيز إستخدام الحسابات المصرفية وتيسير المدفوعات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تقديم الخدمات المالية على أساس نسب أداء وفعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن منح هذه المشروعات الإئتمان مقابل تقديم ضمانات وحيازة أكبر قدر ممكن من الأصول، فكلما قل إمتلاك المشروعات لحصة من الأصول المادية وغير المادية انخفضت احتمالات الموافقة من خطوط الإئتمان الخارجية؛

- ✓ يرتبط نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسمعتها وأدائها التاريخي، إدارة الصعوبات المالية والقدرة على إنشاء سجلات ائتمانية موثوقة تعتبر ضرورية لتقييم تصنيفاتها الائتمانية، الأمر الذي يستدعي حتمية استخدام أنشطة المشروعات وأدائها كمؤشرات لتحديد إمكانية الوصول إلى الائتمان والإقراض وتعبئة المدفوعات والتحويلات المالية؛
- ✓ تخفيض تعرض المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأخطار الإقصاد الكلي والمالي، حيث يتوقف ذلك على توجهات البنك المركزي والسياسة النقدية التي تحدد أسعار الفائدة، والتي تسعى من خلفها إلى توليد أقصى عائد لكبح توجهات التضخم والتقلبات الإقتصادية التي من الممكن أن تتأذى منها هذه المشروعات؛
- ✓ من أجل توسيع قاعدة الشمول المالي ينبغي على الدول والحكومات تحديد خصائص وحجم أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدقة خاصة في ظل التباين التي تعرفه من ناحية التعريف، ذلك من أجل تكييفها مع الإجراءات والخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المالية الرسمية.

المطلب الثالث: بعض مؤشرات الشمول المالي للمشروعات في العالم العربي

في ظل ما تعرفه المشروعات من حرمان وإقصاء فيما يتعلق بخدمات التمويل على مستوى المنطقة العربية تم تسجيل نسبة الأفراد البالغين الذين يقومون بالاقتراض من أجل إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم في هذه المنطقة ب 3.5% سنة 2017 بعد أن تراجعت مقارنة مع سنة 2014 أين كانت 5.1% في ظل النسبة المحققة في الدول متوسطة الدخل المقدرة ب 6.7% والدول منخفضة الدخل ب 11.7% سنة 2017، كما أن الجدير بالذكر هو تسجيل نسب ضعيفة للنساء والرجال قدرت ب 2% و 4.9% على التوالي، ويمكن تبين أهم النتائج المتعلقة بالدول العربية حسب هذا المؤشر عن طريق الجدول الآتي:

الجدول (02): نسبة الأفراد البالغين المقترضين من أجل إنشاء أو توسعة مؤسسة/مشروع تجاري في

الدول العربية

الدولة	2014	2017
الإمارات العربية المتحدة	6.1	4.9
مملكة البحرين	9.8	5.6
الكويت	6.7	4.5
السعودية	5.6	5.8

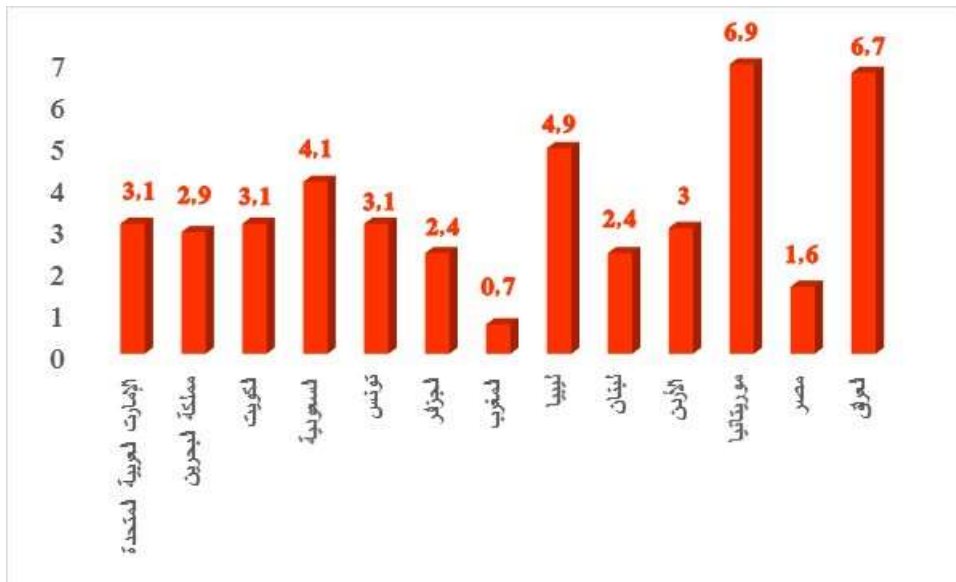
6.2	4.6	تونس
3.5	4.0	الجزائر
1.3	(غ.م)	المغرب
9.6	(غ.م)	ليبيا
4.9	5.9	لبنان
4.0	2.8	الأردن
9.1	8.2	موريتانيا
3.2	2.4	مصر
10.3	9.9	العراق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Worl Bank, 2021).

بالتالي حسب الجدول أعلاه سجلت جميع الدول العربية نسبا ضعيفة الأمر الذي يدل على نقص التحفيز والتوجه نحو إنشاء المشروعات التجارية والمقاولاتية، فرغم الجهود المبذولة عرفت الإمارات، السعودية، الكويت والبحرين نسبا أقل ما يقال عنها بالكارثية والتي لم تتجاوز عتبة 6%، بالإضافة إلى أن دول المغرب العربي هي الأخرى عرفت تديلا كبيرا حسب هذا المؤشر ما عدا ليبيا التي تحتل الصف الثاني لترتيب الدول العربية بنسبة تقارب ل9.6%، كما أن باقي الدول الأخرى تشهد نفس الوضع بغض النظر عن العراق التي تعرف تحسنا من 9.9% سنة 2014 إلى 10.3% سنة 2017 متصدرا بذلك القائمة، مع الإشارة أن المرأة العربية هي المتضررة بالمقام الأول في الحصول على الإقتراض من أجل مباشرة أعمالها لتحسين المستوى المعيشي والولوج لعالم المقاوله، فقد عرفت النسب نتائج غير منتظرة يمكن إبرازها من خلال الشكل التالي:

الشكل (04): نسبة النساء المقترضات لإنشاء أو توسعة مؤسسة/مشروع تجاري في الدول العربية سنة

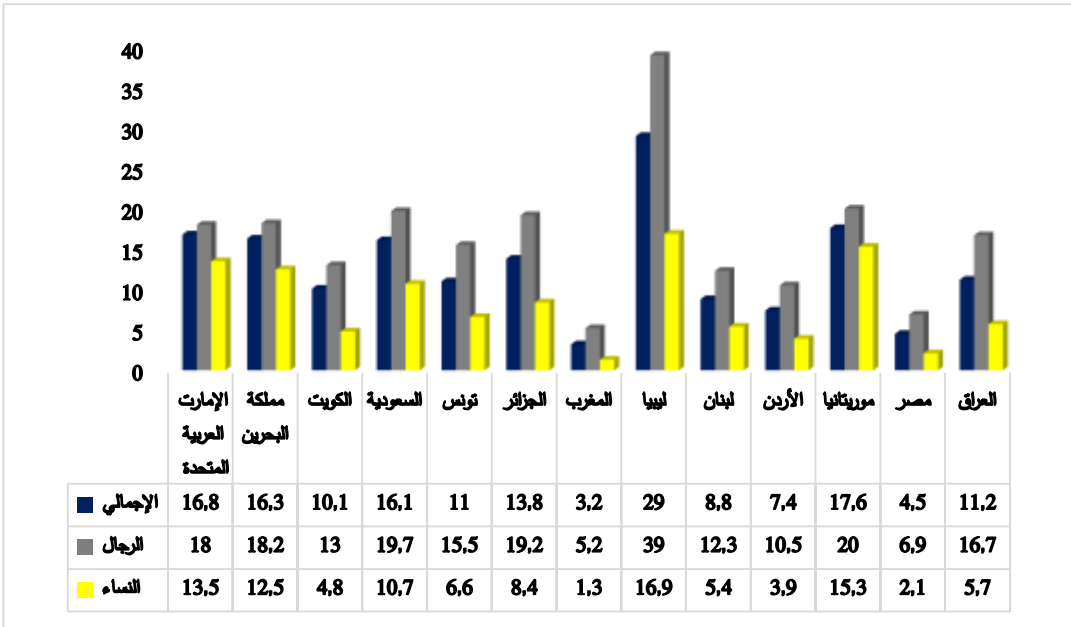
2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Worl Bank, 2021).

- بلغت نسبة الأفراد البالغين من لديهم حسابات إيداع (إدخار) بغاية إنشاء مشروع تجاري أو توسعة مشروع قائم في المنطقة العربية 7.4% سنة 2017 بعد ما عرفت تراجعاً مقارنة بسنة 2014 أين كانت 8.8%، كما أنها أقل من المعدل العالمي لسنة 2017 المقدر بـ 14.0%، ونسبة الدول متوسطة الدخل بـ 13.6% وحتى الدول منخفضة الدخل بـ 20% خلال نفس السنة، إلى جانب تسجيل فجوة بين الجنسين حسب هذا المؤشر تقارب 7 نقاط، أما على مستوى الدول العربية بشكل فردي فيمكن تتبعها من خلال الشكل الآتي:

الشكل (05): نسبة الأفراد البالغين المدخزين من أجل إنشاء أو توسعة مؤسسة/مشروع تجاري في الدول العربية سنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Worl Bank, 2021).

سجلت الدول العربية حسب هذا المؤشر نتائج جيدة وطيبة، حيث احتلت ليبيا الصدارة بنسبة 29% أين كانت الغلبة فيها للفئة الذكورية بـ 39% مقابل 16.9% فقط للنساء، تليها كل من موريتانيا، الإمارات والبحرين بنسب قدرت بـ 17.6%، 16.8% و 16.3% على الترتيب، لتأتي السعودية بعد ذلك بنسبة 16.1%، أما على صعيد باقي دول المغرب العربي تسجل الجزائر نسبة مقبولة بـ 13.8% مقارنة بالمعدل العالمي، متبوعة بتونس بـ 11% في استمرار الفجوة بين الجنسين، لتحقيق لبنان والأردن وحتى العراق نسبا متوسطة تراوحت بين 7.4-11.2%، لكن مصر والمغرب لم تعرف ذلك التطور كمثيلاتها رغم الجهود والبرامج الرامية لتحفيز الإدخار لإنشاء مقاولات وأعمال تجارية حرة، في الأخير يمكن القول أن هذا المؤشر شهد تحسنا نسبيا مقارنة بمؤشر الإقتراض هذا إن دل فإن ما يدل على اعتماد سكان المنطقة العربية على مختلف المدخرات من أجل مباشرة مشاريعهم في ظل ما يعرفه طلب الإقتراض من قيود وإجراءات صارمة تمنع إنشاء وتوسع المشروعات.

المبحث الثالث: دور الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

للمشروعات ص.و.م

يتجسد الدور التنموي للصناعة المالية الإسلامية عن طريق حشد الموارد المالية وتوجيهها إلى أنشطة ومشروعات ذات جدوى الأمر الذي يحقق النفع ويحسن من المستوى المعيشي للأفراد، بذلك تعد الصناعة المالية الإسلامية مدخلا هاما لتعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واستيفاء مختلف متطلباتها بما فيها الخدمات التمويلية.

المطلب الأول: دور خدمات الصناعة المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع الاستشهاد بوضع المنطقة العربية

أشارت العديد من الدراسات والأبحاث التي كرست جهودها في إيجاد علاقة ارتباط بين المصرفية الإسلامية والشمول المالي أن تأثير الصناعة المالية الإسلامية بالغ الأهمية على محدوددي الدخل، حيث يمكن أن يؤدي توافر هذه الخدمات مع وجود مؤسسات تعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لتقديم التمويل للأفراد والمشروعات من تغيب لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التقليدية، أو من لا يرغبون في استخدامها من الأصل لأسباب دينية، بالتالي تلعب الخدمات المالية الإسلامية على نحو متزايد دورا مهما وإيجابيا في تحسين الشمول المالي للأفراد والأسر التي تعاني من (غربي، 2018، الصفحات 107-111):

- **الفقر المدقع (تحت خط الفقر):** من خلال الزكاة، الصدقات، الوقف، وتقاسم المخاطر الاجتماعية؛
- **الفقر (فوق خط الفقر):** عن طريق القرض الحسن، التمويل الأصغر الإسلامي، والتكافل الأصغر؛
- **الدخل المنخفض:** عن طريق الحلول القائمة على السوق كالصكوك الإسلامية مثلا وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

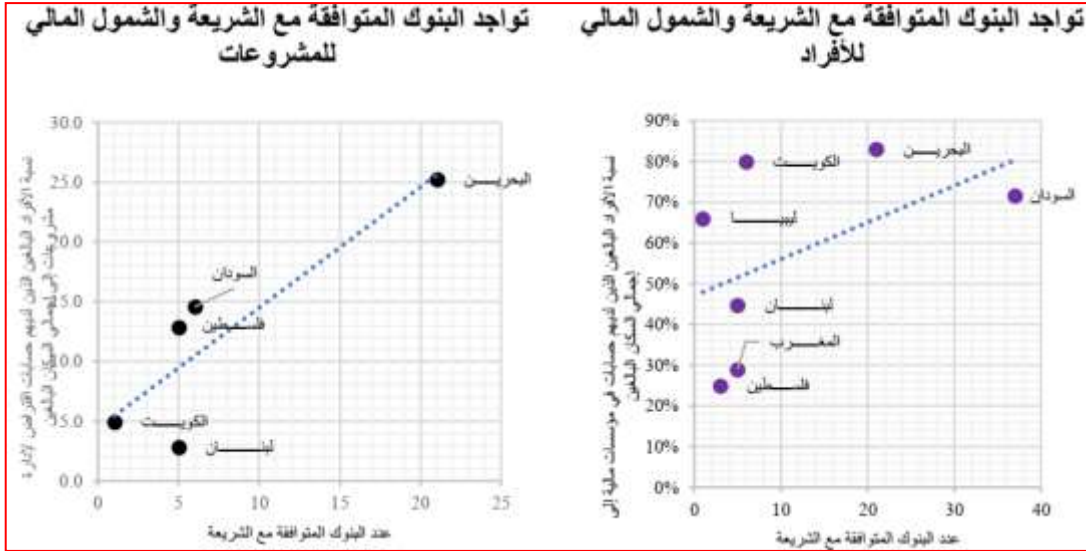
من المعروف أن تصميم خدمات ومنتجات مالية تلبي إحتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، الأكثر من ذلك أن وجود خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب على هذه الخدمات وبالتالي تحقق التنمية المستدامة، في ذات السياق تتيح الخدمات المالية الإسلامية فرصا كثيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة من خلال منح تمويلات حقيقية لرأس المال العامل الذي يعد من أهم الإحتياجات الممكن تقديمها من الخدمات المالية للمشروعات، بالإضافة لدعم القدرة التمويلية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتمويل إحتياجات التوسعات الرأسمالية، كذلك أن تركيز الخدمات المالية

الإسلامية على العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروات بين الأفراد يعطي أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصة الحد من البطالة ومعالجة الإقصاء المالي والمصرفي (عبيد، 2019، الصفحات 20-39)، كما أن التوقعات تشير أن الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية ستشهد المزيد من التطور لاسيما فيما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة ذلك بهدف الوصول إلى أكبر قاعدة من العملاء وتقليص الفجوة التمويلية للمشروعات (غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، 2019، صفحة 84).

هذا وكشفت مؤسسة التمويل الدولية سنة 2014 أن قرابة 20% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تحصل على التمويل التي ترغب فيه لأسباب دينية، وأن المؤسسات المالية النقدية الإسلامية لديها القدرة على خدمة هذه المشروعات والفئات الأقل فقرا والحد من المشاكل والتحديات التي تنشأ المؤسسات المالية النقدية الكلاسيكية، وفي الدراسات الحديثة لكل من (Jouti, 2018) و(Sani and others, 2019) اكتشفوا أن المالية الإسلامية لا تعزز فقط الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بل تساهم أيضا في حدوث الهجرة المالية، بالإضافة إلى أن التكنولوجيا الصلبة والقوية والتزام السلطة التنظيمية والوعي بخدمات المالية الإسلامية كانت من أهم المفاتيح المساهمة والفعالة في زيادة الإدماج المالي لهذه المشروعات (Akhter, Umer Majeed, & Roubaud, 2019, pp. 344-345)، في خضم ذلك وعلى مستوى المنطقة العربية في أحدث استبيان لصندوق النقد العربي سنة 2020 يوجد طلب متزايد على أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة سواءا من ناحية المشروعات أو الأفراد، حيث تشير التقديرات أن قرابة 25% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية لا تتوفر لديها فرص النفاذ للتمويل بسبب نقص أدوات ووسائل المالية الإسلامية والتي هي متفاوتة من دولة إلى أخرى، حيث أنه في السعودية تفضل نحو 90% من هذه المشروعات الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة، بينما في المغرب والأردن بنحو 54% و45% على التوالي، في حين أن باقي الدول العربية الأخرى شهدت نسب تتراوح ما بين 20% و35%، والجدير بالذكر أن نسبة البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تسجل أعلى مستوياتها في السودان بواقع 100% وهذا راجع أن السودان تعمل وفق نظام مصرفي إسلامي بالكامل، تليها كل من الكويت ب26%، البحرين 22%، والمغرب وفلسطين بنحو 21%، وقد صاحبت الزيادة في اعتماد هذه

البنوك الإسلامية زيادة في مستويات الشمول المالي للأفراد والمشروعات (عبد المنعم و زايدي، 2020، صفحة 12)، وهو ما يبينه الشكل التالي:

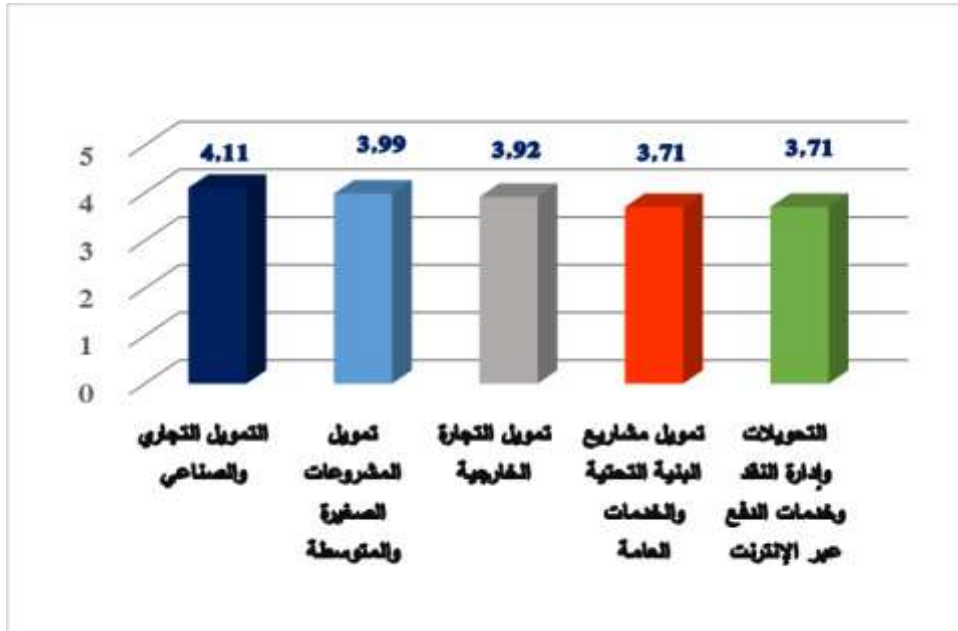
الشكل (06): إسهام البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي للأفراد والمشروعات في بعض الدول العربية



المصدر: (عبد المنعم و زايدي، 2020، صفحة 12).

يمكن القول أن تحقيق الشمول المالي لهذه المشروعات سيعود بالنفع على كافة المتعاملين والفاعلين الاقتصاديين من مؤسسات حكومية وقطاعات إستراتيجية وحتى القنوات والبدائل التمويلية، حيث أنه من خلال الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين الذي قام به المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) في نسخته سنة 2019، التي كان موضوعها موسوم بعنوان "الإستدامة ومحركات النمو والتحديات التنظيمية"، الموزع على 106 مؤسسة مالية مصرفية في أكثر من 33 بلدا حول العالم، احتل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبة الثانية بواقع 3.99 نقطة من أصل 5 في سؤال وجه للمصارف الإسلامية حول مدى أهمية الشرائح في نمو إيرادات مؤسساتهم ذلك كان ضمن أكبر خمس قطاعات كبرى (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2019، بتصرف)، والشكل الموالي يبرز نتائج هذا الاستبيان:

الشكل (07): شرائح السوق المشكلة لعوامل مهمة في نمو الإيرادات لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، 2019، صفحة 57).

المطلب الثاني: مقترحات زيادة الشمول المالي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قامت الكثير من المؤسسات والهيئات الدولية بتقديم نصائح وحلول يمكن من خلالها بلوغ الهدف المنشود وهو تقليص فجوة الشمول المالي والائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعاضد وتكاتف جهود المصارف والمؤسسات الإسلامية، ويمكن عرض أهمها فيما يلي: (World Bank, Islamic Development Bank, & Islamic Research and Training Institute, 2015, pp. 22-25)

- زيادة عروض ومنتجات الصيغ الإسلامية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة (العروض الحالية محدودة إلى حد كبير في التمويل القائم على الديون وكذلك بسبب مخاوف المصارف الإسلامية) من خلال التدريب العملي لا سيما في مجال إدارة المخاطر للتمويل القائم على الأسهم، والتقنيات والأنظمة للتخفيف من المخاطر، إلى جانب القيام بجولات دراسية لتبادل المعرفة مع البلدان التي تشهد رواجاً للصناعة المالية الإسلامية ودعم إنشاء مؤسسات خدمات مالية غير مصرفية كشركات التأجير وشركات رأس المال المخاطر.

- تخفيض تكاليف المعاملات والضرائب عن طريق زيادة المعايير الشرعية وتبادل المعلومات، القيام باستحداث مركز يتخصص بمقاييس المعاملات المالية الإسلامية والقوانين والأطر الضريبية المتعلقة بالأدوات المالية الإسلامية.

- تعزيز مشاركة المعلومات بإنشاء منصة منتدى المالية الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الوثائق والمعايير الشرعية الموحدة والعمليات الآلية لدعم تمويل م.ص.م، بالإضافة لتعزيز التفاعل بين المتعاملين من خلال المنصات المعرفية الرقمية وتوفير قاعدة بيانات لدراسات الحالة على المنصة بما فيها أفضل التجارب والممارسات.
- القضاء على محو الأمية المالية الإسلامية عن طريق إنشاء منصة التعليم المالي الإسلامي متعددة اللغات، القيام بدورات تدريبية وتكوينية وحلقات عمل لموظفي المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية خاصة من يتعاملون مباشرة مع الزبائن.

الجدول (03): وسائل وآليات معالجة القطاعات المالية الإسلامية

القطاع	الحلول والتوصيات الخاصة بالشمول المالي الإسلامي
البنوك	• تعزيز حجم الحصول على التمويل الإسلامي وتمكين الوصول إليه لصالح ذوي الدخل المنخفض. • دعم رأس المال البشري. • زيادة محو الأمية المالية الإسلامية.
أسواق رأس المال	• إدخال صكوك التجزئة لفائدة صغار المستثمرين. • تخفيف شروط وقيود إدراج الشركات بهدف توفير مجموعة أكبر من الأسهم للاستثمار.
التكافل	• السماح للمشاركين من استخدام التأمين التكافلي بغاية الإدخار والاستثمار. • السماح باستخدام التأمين التكافلي للعائلة، الصحة، المحاصيل والثروة الحيوانية، والممتلكات القائمة على أساس النموذج التعاوني.
المؤسسات المالية غير البنكية	• زيادة عدد وتنوع المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية (الصناديق الإستثمارية، شركات رأس المال الإستثماري، مؤسسات التمويل الأصغر). • تشجيع المؤسسات المالية غير المصرفية الإسلامية على تقديم الخدمات المالية الإسلامية في الدول التي يتعذر فيها إنشاء المصارف والمؤسسات الإسلامية بسبب القيود القانونية والتنظيمية.
التمويل الاجتماعي الإسلامي	• الاعتراف بالاستبعاد والإقصاء المالي الذاتي كمسكلة رئيسية سببها المعتقدات الدينية والثقافية والأخلاقية للفقراء. • تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري من خلال جهود ومبادرات تمكين المجتمعات الممولة عن طريق أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي المستدامة.

Source: (World Bank & Islamic Development Bank Group, 2016, pp. 197-199).

خاتمة:

حاولت هذه الدراسة معرفة أهم إسهامات الصناعة المالية الإسلامية وخدماتها المتعارف عليها في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع التأكيد على أهم الإصلاحات الضرورية الواجب اتخاذها لتفعيلها في جميع الدول خاصة المنطقة العربية، هذا وتوصلت لمجموعة من النتائج لعل من أبرزها:

- يلعب التمويل الإسلامي دورا مهما في وصول الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية والمصرفية، كما أنه يمثل فرصا حقيقية للأشخاص الذين يتفادون التعامل مع البنوك الربوية؛
- تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العديد من المشاكل والعراقيل خاصة منها التمويلية، الأمر الذي يجعلها عرضة للإفلاس والزوال بسبب قلة القنوات التمويلية البديلة وإجحاف المؤسسات المالية المتخصصة عن تمويلها؛
- عرفت مستويات الشمول المالي المتعلقة بالاقتراض والادخار في المنطقة العربية تباينا كبيرا، حيث كانت نسبة الاقتراض من أجل القيام بمشروع تجاري منخفضة جدا عكس الادخار من أجل تأسيس مؤسسة، الأمر الذي يوحي أن الأفراد يتخوفون من الاقتراض من البنوك التجارية لكثرة شروطها التعجيزية بما فيها ارتفاع معدلات الفائدة؛
- حققت الصناعة المالية الإسلامية نجاحات باهرة في تعزيزها للشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تعرف مستويات لأبأس بها في المنطقة العربية خاصة من خلال السودان التي تتبع نظاما ماليا إسلاميا بحثا؛
- لا تزال الصناعة المالية الإسلامية بعيدة نوعا ما في بعض الدول العربية عن الهدف المنشود الأمر الذي تطلب جملة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية، إضافة إلى تغيير جذري في تعامل أغلب القطاعات الاقتصادية مع الأفراد والمؤسسات من أجل إرساء الشمول المالي.

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن استخلاص العديد من المقترحات وفق طبيعة الموضوع المدروس، منها ضرورة تعزيز دور التمويل الإسلامي في القطاع المالي لتحسين مستويات الشمول المالي في جميع دول العالم العربي، كذلك يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تحقق الشمول المالي عبر توسيع دائرة المنتجات المتوافقة مع الشريعة بتكاليف معقولة تفي باحتياجات الأفراد، أيضا فتح نوافذ وشبابيك إسلامية في البنوك التقليدية لتنوع محفظة الخدمات الممنوحة للمتعاملين الإسلاميين، وأخيرا من الضروري دعم عمل الجهات الإشرافية على القطاع المالي من أجل زيادة الوعي والتثقيف المالي بأهمية التوجه صوب الصناعة المالية الإسلامية خصيصا في دول المنطقة العربية.

قائمة المراجع:

1. العقيلي، إجلال راتب، والشربيني، أحمد رشاد، (2018/2017)، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، الحلقة السادسة من لقاء الخبراء، معهد التخطيط القومي.
2. شاهين، أحمد يحيى محمد، (2020)، مدى تأثير تحقيق أبعاد الشمول المالي على الأداء المصرفي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة أعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.
3. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، (2019)، الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين: الإستدامة ومحركات النمو والتحديات التنظيمية (موجز تحليلي)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة-البحرين.
4. بن عيشوبة رفيقة، (2018)، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09 (العدد 02)، الصفحات 46-59.
5. الجويني جمال، وقندوز، عبد الكريم، (2021)، أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في المنطقة العربية، العدد 03، صندوق النقد العربي، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة.
6. عبيد، رامي يوسف، (2019)، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، العدد 128، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة.
7. لفته رشا عوده، وحسين سالم عواد، (2019)، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11 (العدد 01)، الصفحات 80-93.
8. زرقط، رشيد، (2016)، بدائل التمويل في النظام المالي الإسلامي- دراسة حالة الصيرفة الإسلامية بدولة السودان للفترة 1991-2014-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونييسي علي-البليدة 02، الجزائر.
9. مشراوي، سمير، (8 و9 نوفمبر 2019)، العضلات الأربع ودور الصكوك الإسلامية في حلها "بنك دبي الإسلامي أنموذجاً"، المؤتمر الدولي الثاني حول الأسواق المالية الإسلامية..بين الواقع والواجب، الأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي (إيفي)، جامعة إسطنبول، تركيا.
10. الإمام، صلاح الدين محمد امين، الشمري، صادق راشد، وراشد، احسان صادق، (2020)، الشمول المالي والميزة التنافسية: تجارب محلية ودولية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
11. غربي عبد الحليم عمار، (2018)، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي: الاقتصاديات العربية نموذجاً، مجلة بيت الشورى، (العدد 08)، الصفحات 79-131.

12. غربي عبد الحليم عمار، (2019)، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصاديات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت الشورى، (العدد 10)، الصفحات 25-99.
13. السواس، علي بن أحمد، (3-5 جوان 2005)، مخاطر التمويل الإسلامي، المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى-مكة المكرمة، السعودية.
14. بن الضيف، محمد عدنان، (2017)، العلاقات التكاملية بين المؤسسات المالية الإسلامية وآثارها التنموية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
15. عبيد، نغم حسين نعمة، ومطر، أحمد نوري حسن، (2020)، الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
16. عبد المنعم، هبة، وزايد، كريم، (2020)، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية: دراسات اقتصادية، العدد 63، صندوق النقد العربي، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة.
17. الجبوري، يعرب محمود إبراهيم، (2014)، دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
18. ABBES, Mohamed Abdelafateh, & SADI, Khadidja, (2018), Construction d'un Indice d'Inclusion Financière pour les pays Membres de L'Organisation de la Coopération Islamique (OCI), Revue d'Economie et de Statistique Appliqué, Volume 15 (Issue 01), Pages 6-23.
19. Akhter, Waheed, Umer Majeed, Muhammad, & Roubaud, David, (2019), Islamic Banking and Financial Inclusion: Evidence from Asian and African Markets, Journal of Islamic Business and Management, Volume 09 (Issue 02), Pages 341-354.
20. Akilu Aliyu, Shinkafi, Sani, Yahaya, & Tijjani Alhaji, Sani, (2020), Realising financial inclusion in Islamic finance, Journal of Islamic Marketing, Volume 11 (Issue 01), Pages 143-160.
21. Brixiová, Zuzana, Kangoye, Thierry, & Urbain Yogo, Thierry, (2020), Access to Finance among Small and Medium-Sized Enterprises and Job Creation in Africa, No 13708, I Z A - Institute of Labor Economics, Bonn-Germany.
22. Chiang Lee Chien, Wei Wang Chih, & Ju Ho Shan, (2020), Financial Inclusion, Financial Innovation, and Firms' Sales Growth, International Review of Economics and Finance, Volume 66, Pages 189-205.
23. Fozan, Fareed, (2020), Financial Inclusion, entrepreneurship and Gender: An Empirical Assessment using Microeconomic Data, Doctoral Thesis Unpublished, Economics and

Finance, Ecole Doctorale Organizations, Marchés, Institutions, University Paris-EST-Paris, France .

24. Islamic Corporation for the Development of the Private Sector-Refinitiv, (2020), Islamic Finance Development Report: Progressing Through Adversity, ICD-Refinitiv, available on: https://icdps.org/uploads/files/ICDRefinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf (consulted 13/03/2021).
25. Kabir Hassan, M., Hossain, Shadiya, & Unsal, Omer, (2019), RELIGIOUS PREFERENCE AND FINANCIAL INCLUSION: THE CASE FOR ISLAMIC FINANCE, In Kabir Hassan M. & Mamunur Rashid, Management of Islamic Finance: Principle, Practice, and Performance, First Edition, Emerald Publishing Limited, Bingley-Uk.
26. O.Adegbite, Olayinka, & L.Marchethe, Charles, (2020), Bridging the financial inclusion gender gap in smallholder agriculture in Nigeria: An untapped potential for sustainable development, World Development Journal, Volume 127, Pages 1-10.
27. Oshora Betgilu, Desalegn Goshu, Gorgenyi-Hegyes Eva, Fekete-Farkas Maria, & Zeman Zoltan, (2021), Determinants of Financial Inclusion in Small and Medium Enterprises: Evidence from Ethiopia, Journal of Risk and Financial Management , Volume 14 (Issue 07), Pages 1-19.
28. Rasheed Rabia, Hafeez Siddiqui Sulaman, Mahmood Iqbal, & Nawaz Khan Sajjad, (2019), Financial Inclusion for SMEs: Role of Digital Micro-Financial Services, Review of Economics and Development Studies, Volume 05 (Issue 03), Pages 571-580.
29. Riwayati, H.E, Salim U., Maskie G., & Indrawati, N.K., (2020), Financial Inclusion and Performance to Mediate the Effect of Banking and Tax Regulation on the Success of Small and Medium Enterprises in Indonesia, International Journal of Economics and Business Administration , Volume VIII (Issue 03), Pages 517-533.
30. Wellalage Nirocha, & Locke Stuart, (2017), Access to credit by SMEs in South Asia: do women entrepreneurs face discrimination, Research in International Business and Finance , Volume 41, Pages 1-11.
31. Worl Bank (2021), Global Findex Database, from World Bank, Site Web: <https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion> (consulted 28/10/2021).

32. World Bank, & Islamic Development Bank Group, (2016), Global Report On Islamic Finance: Islamic Finance: A Catalyst For Shared Prosperity, World Bank & Islamic Development Bank Group, Washington-USA, available on:
<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/25738> (consulted 30/11/2021).
33. World Bank, Islamic Development Bank, & Islamic Research and Training Institute, (2015), Joint WB-IDB Policy Report: Leveraging Islamic Finance for Small and Medium Enterprises (SMEs), World Bank , Islamic Development Bank , & Islamic Research and Training Institute, Washington-USA, available on:
<https://www.adb.org/sites/default/files/publication/616791/adbi-wp1156.pdf> (consulted 30/11/2021)